تبعات تصفية «الحديد والصلب»

◄ د.م. نادر رياض

جريدة الأهرام (صفحة 10) 19/1/2021

أردناه إصلاحا وتحديثا للآلات والمعدات لمصنعنا القومى الوطنى لإنتاج الحديد والصلب المصنوع من خامات مصرية .

أولا: سبق أن أوضحنا أن معادلة الربح والخسارة تتمثل فى الآتى:

١- طاقة الإنتاج المعمول بها حاليا تمثل ثلث الطاقة الكاملة للمصنع ولا ينجم عنها إلا امتداد لمسلسل الخسارة.

٢- مضاعفة الإنتاج المعمول به حاليا وصولاً إلى ثلثى الطاقة الإنتاجية الكاملة يصل بنا لنقطة التعادل أى اللاربحية واللا خسارة.

٣- مضاعفة الطاقة الإنتاجية المعمول بها حاليا ثلاث مرات يصل بنا إلى الطاقة الكاملة للإنتاج وبالتالى إلى نطاق الربحية المؤكدة والقابلة للزيادة.

ثانياً: إن خام الحديد والصلب المصرى يحتاج فقط لخط إنتاج لزيادة تركيزه ليصل للنسبة المقبولة عالمياً فى صناعة الحديد والصلب وهى ٦٠٪ فما فوق وحتى ذلك الحين يمكن رفع نسبة التركيز بإضافة نحو ١٠٪ إلى ١٥٪ خامات مستوردة.

ثالثا: أثبتت الممارسة الفعلية أن أسعار مصنع الحديد والصلب هو رمانة الميزان فى توازن أسعار الصلب فى مصر، وأنه الأداة الوحيدة فى يد الدولة لتحجيم انفلات أسعار الصلب وهو ما تنتظره شركات القطاع الخاص جميعها دون استثناء لتحقق طموحاتها من العمل فى أجواء احتكارية لمصلحتها اعتمادا على انفلات الأسعار دون رقيب وهى المصانع التى تستورد خاماتها بالكامل من الخارج، أى أنها صناعة تحويلية لا تعتمد على مقومات صناعية لها خامات مصرية وقيمة مضافة مصرية ينبغى أن نحرص عليها حرصنا على التراب الوطنى ذاته.

رابعا: كما يعلم الجميع فإن إنتاج شركة الحديد والصلب المصرية يقوم على أربعة أفران لافحة متهالكة تشكل طاقتها الإنتاجية الكاملة، إلا أن واقع الأمر يعتمد على فرن واحد لإنتاج الحديد، بينما تبقى الأفران الثلاثة الأخرى معطلة ويتم إصلاح احدها على التوالى لحين تعطل الفرن الذى يعمل، إذ إن عمليات الإصلاح تتم سطحية وغير جوهرية لضعف الإمكانات المادية.

خامساً: نعلم جميعاً أن الخسائر الكبيرة المتراكمة عبر السنين والتى تقف عقبة كئود أمام أى فكر إصلاحى هى خسائر تاريخية لا علاقة لإدارة المصنع الحالى بها، وأن أى خطة إصلاحية تبدأ من شطب هذه الديون التاريخية وتوفير رأس المال العامل والمد بخطوط إنتاج حديثة تتكامل مع خطة رفع الطاقة الإنتاجية الحالية لتصل للطاقة الإنتاجية الكاملة. وبذا فإن تعاملات المصنع فى صورته الجديدة ستتحرر من التاريخ السيئ من عدم الوفاء بمصاريف التشغيل مثل الكهرباء والغاز والفحم والرسوم الجمركية وكلها من معطلات الإنتاج

وتحقيق أى انطلاقة مرجوة.

سادساً: حتى لا يقع العبء لذلك على الدولة بالكامل فقد كان الأجدى أن يتم طرح جانب من أملاك هذا المصنع الشاسع الأرجاء من أراض عالية القيمة تصب قيمتها فيما توفره الدولة من خطة إصلاح ونهوض بهذا المصنع الوطنى العملاق.

سابعا: نذكر مجددا أن مصنع الحديد والصلب المصرى الوطنى هو الوحيد الذى ينتج ألواح الصلب المخمد المعد للسحب العميق الذى تحتاجه صناعة أوعية الضغط والذى يتمتع بقابلية ممتازة للحام دون باقى المصانع، كما أنه الوحيد الذى ينتج الزوايا الصلب والقطاعات المختلفة وقضبان الترام وسكك حديد المناجم دون غيره من المصانع، هذا بالإضافة لحديد التسليح.

مما سبق، أما وقد رأينا تحقيق المعجزات فى كل مناحى الاقتصاد والبنية الأساسية وتنفيذ الأحلام والطموحات بأسرع مما يمكن استيعابه، وكل ذلك أمام دهشة وإعجاب العالم، فلنا رجاء مازلنا نتمسك بأهدابه وهو أن تتناول تلك السياسة مصنع الحديد والصلب لتحقق قيام هذا العملاق من كبوته ويدخل فى صناعة الصلب المخصوص الذى يستخدم فى صناعة المدرعات والدبابات والسفن والاستخدامات الخاصة لنعيد أحلامنا عن النهضة الصناعية الكبرى التى أرادها الزعيم جمال عبدالناصر وخطط لها العظيم عزيز صدقي، وجاءت نكسة ١٩٦٧ لتقضى على أغلب هذه الطموحات بعد أن منعت عن أغلب المصانع المملوكة للدولة تنفيذ خطط الإحلال والتجديد لآلاتها ومعداتها

أقول قولى هذا كنداء أخير أرجو ألا يرتد إلى صداه دون مجيب، ولى أن أطلق جرس إنذار من أن انفلات الأسعار بصورة متسارعة تفوق التوقع وستكون النتيجة الحتمية والفورية لتوقف مصنع الحديد والصلب عن الإنتاج وإهدار إمكانية إعادة تأهيله ليصبح كما نتمناه وترضى عنه طموحات الدولة التى نقف خلفها جميعاً كرجال صناعة مخلصين داعمين ومؤيدين للنهضة الشاملة التى تتبناها وهناك كلمة نقولها بصوت خفيض أن مقاول الهدم لايصلح لأعمال الترميم والاصلاح والتشييد والبناء ومن ثم إعلاء شأن البنيان.... اللهم قد بلغت اللهم فاشهد.

■ رجل صناعة ورئيس مجلس الأعمال المصرى - الألمانى